

ورشة عمل ١



مشاركة تجربة مصر في مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة



نظرة عامة:

تنظم هذه الورشة وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، من أجل استعراض التجربة المصرية الرائدة في وضع نهج للدبلوماسية الاقتصادية، والذي يتضمن مبدأً أساسياً وهو مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، بما يعزز قدرة الدولة على مواءمة التمويلات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهدافها الوطنية.

وكانت وزارة التعاون الدولي قد وضعت إطاراً للدبلوماسية الاقتصادية للدفع بالتعاون مُتعدد الأطراف، وذلك في ضوء الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وإطلاق الأمم المتحدة ما أسمته «عقد من العمل»، والتحديات التي يواجهها العالم خلال جائحة كوفيد ١٩، ويتكون إطار الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة مبادئ: (١) منصات التعاون التنسيق المشترك ؛ (٢) مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ؛ (٣) سرد الشراكات العالمية؛ وتستهدف هذه المبادئ تعزيز المشاركة الشاملة والفعّالة مع شركاء التنمية والحكومات وصانعي السياسات العالميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق رؤية الدولة التنموية بما يتسق مع الأهداف الأممية الـ ١٧ للتنمية المستدامة.

وبعد المبدأ الثاني: مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، أحد الركائز الأساسية لتعزيز وإثراء الشراكات المصرية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والشائين، وقامت وزارة التعاون الدولي بعملية المطابقة مستخدمة إطار المؤشرات العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة للأنظمة المعتمدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمراجع أساسية، كما اعتمدت منهجيتين رئيسيتين: (١) منهجية مطابقة التمويلات القطاعية (٢) منهجية أكثر تفصيلاً لمطابقة المشروعات، وفي إطار المنهجية الثانية تم استخدام آليتين مختلفتين؛ (أ) مطابقة المشروعات مع هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة (ب) مطابقة المشروعات مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وتعمل آلية مُطابقة التمويلات التنموية ومحفظة التعاون الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة، على قياس مدى توافق المشروعات المُنفذة مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشكل دقيق، بحيث تكون القرارات المتعلقة بالشراكات المستقبلية موجهة بشكل أكثر فاعلية لتحقيق نتائج أكثر تأثيراً، وسد الفجوات التي لم يتم العمل عليها، وكذلك ضمان رؤية واضحة لاتجاهات الشراكات التنموية المستقبلية.

ومن هذا المنطلق تستهدف ورشة العمل استعراض تجربة مصر الناجحة في مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، من أجل تعزيز تبادل الخبرات وحصد نتائج فعالة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. كما ستوفر الورشة مجموعة أدوات عملية يمكن تطبيقها من قبل البلدان والمؤسسات الإنمائية الأخرى.

تهدف هذه الورشة إلى:

- مناقشة دور مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في دعم صناعة السياسات.
- تحليل المنهجية التي طورتها وزارة التعاون الدولي لتحديد مدى مساهمة التمويل التنموي في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.
- تحديد قابلية تطبيق آلية مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

قائمة الحضور:

- وزراء من مصر والدول الأفريقية
- شركاء التنمية متعدّدو الأطراف والشائون
- شركات القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث